من أبرز سماته معالجة الغموض حيال العملات المستقرّة

قانون الوضوح للعملات المشفّرة... أبعادُه عالمياً والتحدّيات المرتقبة

يُعتبر قانون الوضوح للعملات المشفّرة Crypto CLARITY Act لعام 2026 الصادر عن الكونغرس الأميركي من أهم القوانين لإزالة حالة عدم اليقين حيال تنظيم الأصول الرقمية. ويسعى القانون في جوهره إلى إرساء فصل واضح للصلاحيات بين هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية وهيئة تداول السلع الآجلة وتالياً إنهاء التداخل الذي يسبّب في إرباك المستثمرين والمؤسسات والمبتكرين. يهدف القانون إلى توفير إطار عمل واضح يشجّع على تبنّي الأصول الرقمية مع ضمان حماية المستثمرين الأفراد.

ونعرض في هذا البحث أبرز بنود قانون الوضوح للعملات المشفّرة وأبعاده على الصعيد العالمي، ويرسم إتحاد المصارف العربية خارطة الطريق للمصارف العربية لإغتنام الفرص ومواجهة التحدّيات المترتبة على إصدار قانون التوضيح للعملات المشفّرة.

أبرز البنود

من أبرز سمات قانون الوضوح للعملات المشفّرة معالجته للغموض حيال العملات المستقرّة. ويحظّر القانون دفع فوائد على حيازات العملات المستقرّة لمنع المنافسة بين حيازة العملات المستقرة والودائع المصرفية التقليدية. ويعكس ذلك التوتر القائم بين المصالح المصرفية، التي تخشى هروب الودائع، وقطاع العملات المشفّرة، الذي يسعى إلى إكتساب الشرعية والنمو. في الوقت نفسه، يوفّر القانون الحماية لمطوّري التمويل اللامركزي decentralized finance DeFi، مع فرض إلتزامات إمتثال على الوسطاء المركزيين الذين يسهلون تداول وحفظ العملات المشفرة.

على الصعيد السياسي، فإن القانون بات محوراً للجدل، إذ وصفه وزير الخزانة سكوت بيسنت بأنه ضروري لإستدامة البيتكوين وأسواق الأصول الرقمية، بينما حذّرت السيناتور سينثيا لوميس من أن عدم إقرار القانون الآن قد يؤخر التنظيم الشامل حتى العام 2030.

وتعهد الرئيس دونالد ترامب بتضمين القانون كجزء من إستراتيجية أوسع لضمان هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على التمويل الرقمي. إلاّ أن القطاع المصرفي، بقيادة شخصيات مثل الرئيس التنفيذي لشركة جيه بي مورغان، جيمي ديمون، ورابطة المصرفيين الأميركيين، أعرب عن معارضته الشديدة للقانون، بحجة أن هذا التشريع يقوّض حماية المستهلك ويُزعزع إستقرار النظام المالي التقليدي. إن تداعيات هذا القانون عميقة، إذ في حال إقراره، من المرجّح أن يُسرّع من تبنّي المؤسسات له، ويشجع الإبتكار في مجال التمويل اللامركزي، ويضع الولايات المتحدة في طليعة الدول الرائدة عالمياً في تنظيم الأصول الرقمية، مما يُرسي معايير دولية. أما في حال تعثّره، فستكون النتيجة إستمرار التشتت في الولايات المتحدة، مع تدفق رؤوس الأموال والإبتكارات إلى مناطق مثل الاتحاد الأوروبي أو الصين، حيث الأطر التنظيمية أكثر وضوحاً.

يمثل قانون الوضوح للعملات المشفرة إنجازاً تنظيمياً وسياسياً هاماً في آن واحد، إذ يجسّد الصراع بين الإبتكار والهيمنة، وبين القدرة التنافسية العالمية والحذر المحلي. وستحدّد نتائجه ما إذا كانت الولايات المتحدة ستقود أو تتخلّف في تشكيل مستقبل التمويل الرقمي.

المقارنة مع قانون ميكا

إن المقارنة بين قانون الوضوح للعملات المشفّرة وقانون الإتحاد الأوروبي لأسواق الأصول المشفّرة ميكا Markets in Crypto Assets-MiCA تُبرز نهجين مختلفين لتنظيم الأصول الرقمية.

يهدف قانون الوضوح للعملات المشفّرة إلى حل النزاعات القضائية بين هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية (SEC) وهيئة تداول السلع الآجلة (CFTC) من خلال تحديد واضح للأصول الرقمية التي تُصنف كأوراق مالية وتلك التي تُصنف كسلع. ويركّز القانون على إنهاء «التنظيم عن طريق الإنفاذ regulation by enforcement» وتهيئة بيئة قابلة للتنبؤ لتبني المؤسسات للعملات المشفّرة. كما يُدخل القانون قواعد محدّدة للعملات المستقرّة، حيث يحظّر الفائدة السلبية ولكنه يسمح بالمكافآت، ويوفر حماية قانونية لمطوري التمويل اللامركزي مع فرض إلتزامات إمتثال على الوسطاء المركزيين. ويهدف القانون إلى ضمان ريادة الولايات المتحدة في مجال التمويل الرقمي.

على نقيض ذلك، يُمثل قانون الاتحاد الأوروبي لأسواق الأصول المشفّرة ميكا MiCA، الذي صدر رسمياً في العام 2023 وبدأ تنفيذه تدريجياً في العام 2024، إطاراً تنظيمياً شاملاً ومتناسقاً في جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. يحدّد قانون ميكا MiCA شروط الترخيص لمقدّمي خدمات الأصول المشفرة، ويضع معايير الإحتياطي والحوكمة لمصدّري العملات المستقرّة، ويفرض إلتزامات الشفافية على عروض الرموز الرقمية.

وخلافاً لقانون التوضيح للعملات المشفّرة، الذي لا يزال محط جدل سياسي، فإن قانون ميكا MiCA ساري المفعول، ويُوفّر مجموعة موحّدة من القواعد تُطبق في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي. وقد منح قانون ميكا أوروبا ميزة تنافسية في جذب شركات العملات المشفّرة الساعية إلى اليقين التنظيمي، مع تضمين ضمانات قوية لحماية المستهلك ومكافحة غسل الأموال.

يكمن الإختلاف بين القانونين في سياقيهما السياسي والمؤسسي. يعكس إطار قانون ميكا MiCA التنظيم المنسق ووضع القواعد الموحّدة في الإتحاد الأوروبي ، بينما يعكس إطار قانون الوضوح للعملات المشفّرة سعي الولايات المتحدة الاميركية للتوفيق بين الهيئات التنظيمية المتنافسة والجماعات المالية القوية. في حال إقرار قانون التوضيح للعملات المشفّرة، تقترب الولايات المتحدة من مستوى التوضيح لقانون الإتحاد الأوروبي ميكا MiCA. وفي حال تعثُّر إقرار قانون التوضيح للعملات المشفّرة، فسيظل قانون ميكا MiCA المعيار العالمي لتنظيم العملات المشفّرة، مما قد يُحوّل رؤوس الأموال والكفاءات نحو أوروبا.

الآثار على تبنّي العملات المشفرة

سيكون لقانون الوضوح للعملات المشفرة أثرٌ بالغٌ على تبنّي الأصول الرقمية، إذ يُعالج مباشرةً حالة عدم اليقين التنظيمي التي لطالما قيّدت مشاركة المؤسسات والأفراد في الأصول الرقمية. ومن خلال الفصل الواضح بين إختصاص هيئة

جدول رقم 1: مقارنة بين قانون الوضوح للعملات المشفّرة الأميركي وقانون ميكا للإتحاد الأوروبي

الأبعاد	قانون الوضوح للعملات المشفّرة	قانون ميكا للاتحاد الاوروبي
العملات المستقرة	يحظّر الفائدة السلبية؛ ويسمح بالمكافآت القائمة على النشاط؛ ويسعى إلى حل وسط بين البنوك وقطاع العملات المشفّرة	يشترط على الجهات المصدّرة الإحتفاظ بإحتياطيات، والإمتثال لمعايير الحوكمة، والحصول على ترخيص؛ مع تركيز قوي على حماية المستهلك
التمويل اللامركزي	يحمي المطوّرين وينشر التعليمات البرمجية عبر منصّات الند للند؛ ويقوم بإلتزامات الإمتثال للوسطاء	أقل وضوحاً حيال التمويل اللامركزي ؛ يركز على مزوّدي الخدمات ومصدّري الرموز؛ ويترك التمويل اللامركزي خارج نطاقه إلى حد كبير
التبني المؤسسي	يشجع المؤسسات الأميركية من خلال إنهاء الغموض في تطبيق قوانين هيئة الأوراق المالية والبورصات؛ ويهدف إلى جذب رؤوس الأموال	يوفر نظام ترخيص موحداً على مستوى الإتحاد الأوروبي؛ ويجذب بالفعل الشركات التي تسعى إلى اليقين التنظيمي
حماية المستهلك	يوازن بين الإبتكار ومكافحة غسل الأموال وإنفاذ العقوبات؛ وينتقده البنك لكونه أضعف	التركيز الشديد على الشفافية والإفصاحات وحماية المستثمرين؛ وإعطاء الأولوية لتخفيف مخاطر المستهلك
السياق السياسي	لا يزال الأمر قيد النقاش؛ ويواجه معارضة من جماعات الضغط المصرفية وإنقسامات حزبية؛ وإقراره غير مؤكد	تم إعتماده في العام 2023؛ وبدأ تطبيقه تدريجياً منذ العام 2024؛ وهو ملزم بالفعل في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي
تحديد المواقع العالمي	يسعى إلى ضمان ريادة الولايات المتحدة في مجال التمويل الرقمي؛ والنتيجة غير مؤكدة	يضع الإتحاد الأوروبي في طليعة واضعي المعايير العالمية؛ ويوفر وضوحاً تنظيمياً قبل الولايات المتحدة

الأوراق المالية والبورصات الأميركية وهيئة تداول السلع الآجلة، يُزيل القانون التداخل في الإختصاصات. ويُتوقع أن يُسرّع هذا التوضيح من تبنّي المؤسسات للعملات الرقمية، حيث ستتمكن شركات مثل بلاك روك، وفيديليتي، وجيه بي مورغان من توسيع عروضها في مجال العملات المشفّرة.

ويؤثر قانون الوضوح للعملات المشفّرة بشكل كبير على تبنّي العملات المستقرة، فمن خلال حظر مدفوعات الفائدة السلبية مع السماح بالمكافآت، يسعى التشريع إلى تحقيق التوازن بين الإبتكار المالي وإستقرار القطاع المصرفي.

بالنسبة إلى التمويل اللامركزي، يُوفّر قانون الوضوح للعملات المشفّرة الحماية للمطوّرين من خلال الحد من المخاطر القانونية. وتوفر إلتزامات الامتثال المفروضة على الوسطاء المركزيين بيئة أكثر أماناً للمستخدمين. هذا النهج المزدوج، يشجع المطوّرين على إقامة مشاريعهم في الولايات المتحدة، ويزيد من إستخدام منصّات التمويل اللامركزي، مع وضوح الأطر القانونية.

الآثار على الأسواق العالمية

إن قانون الوضوح للعملات المشفّرة سيكون له آثار بالغة على الأسواق المالية العالمية والأنظمة الرقابية والمنافسة الجيوسياسية في مجال التمويل الرقمي. في حال إقراره، سيوفّر القانون للولايات المتحدة إطاراً قانونياً واضحاً للأصول الرقمية.

إن قانون الوضوح للعملات المشفّرة له أيضاً تأثير كبير على السوق العالمي للعملات المستقرّة إذ إنه يعيد تشكيل دور العملات المستقرّة في التمويل العالمي. فمن خلال إضفاء الشرعية على العملات المستقرّة، يُمكن للقانون تسريع إعتماد العملات المستقرة في التجارة والتحويلات المالية عبر الحدود، مما قد يُشكل تحدّياً للأنظمة المصرفية التقليدية وحتى العملات السيادية. وسيكون لذلك آثار إيجابية في المناطق التي تُستخدم فيها العملات المستقرّة على نطاق واسع، مثل أميركا اللاتينية وأفريقيا، وذلك من خلال توفير

نموذج تنظيمي مدعوم من الولايات المتحدة يعزّز الثقة وقابلية التوسع.

في مجال التمويل اللامركزي، يقلّل قانون الوضوح للعملات المشفّرة من مخاطر هجرة الكفاءات إلى أوروبا وآسيا. وعلى الصعيد العالمي، قد يُحفّز قانون الوضوح للعملات المشفّرة مشاريع التمويل اللامركزي، مما يساعد في الموازنة بين الإبتكار والإمتثال.

من الناحية الجيوسياسية، سيضع هذا القانون الولايات المتحدة في منافسة مباشرة مع إطار عمل ميكا MiCA للاتحاد الأوروبي وإستراتيجية الصين لليوان الرقمي، مما يعزّز ريادة الولايات المتحدة في وضع المعايير العالمية للأصول الرقمية. أما في حال فشل قانون التوضيح للعملات المشفّرة، فستستمر هيمنة الإتحاد الأوروبي والصين على الأسواق العالمية للأصول الرقمية.

يكمن الأثر العالمي لقانون الوضوح للعملات المشفّرة في قدرته على تحويل الولايات المتحدة من بيئة تنظيمية مجزّأة إلى دولة رائدة في وضع المعايير العالمية. إن نجاح قانون الوضوح للعملات المشفّرة يسرّع تبنّي العملات المشفّرة عالمياً في ظل قواعد أكثر وضوحاً، بينما يؤدي فشله إلى زيادة تحوُّل رؤوس الأموال والكفاءات نحو أوروبا وآسيا.

الآثار على المصارف

إن قانون الوضوح للعملات المشفّرة له تأثير بالغ على المصارف، إذ يُغيّر دور المصارف التقليدي في تلقي الودائع والمدفوعات والوساطة المالية. فمن خلال إضفاء الشرعية على العملات المستقرة بموجب القانون الأميركي، يُنشئ القانون نظاماً موازياً للنقود الرقمية، ما قد يُحوّل الودائع بعيداً عن المصارف. ويهدف حظر الفائدة السلبية على العملات المستقرة إلى حماية المصارف من المنافسة المباشرة، إلاّ أن السماح بالمكافآت يعني أن العملات المستقرّة قد تُصبح وسيلة بديلة للمعاملات اليومية والتحويلات المالية والتجارة عبر الحدود. وسيؤدي هذا التحوُّل إلى تآكل هيمنة المصارف على المدفوعات والتسويات، مما يُجبرها على إعادة هيكلة نماذج أعمالها.

تُواجه المصارف أيضاً مخاطر تتعلق بالسيولة والتمويل، فإذا ما لاقت العملات المستقرّة رواجاً واسعاً، لا سيما في التجارة الدولية، فقد تتراجع الودائع التقليدية، مما يرفع تكاليف التمويل على المصارف. وهذا القلق يفسر معارضة جمعية المصرفيين الأميركيين ومسؤولين تنفيذيين مثل جيمي ديمون من بنك جيه بي مورغان لقانون التوضيح للعملات المشفّرة، بحجة أنه يقوّض حماية المستهلك ويزعزع استقرار النظام المصرفي. ويُسرّع القانون من وتيرة إلغاء الوساطة المالية بنقل النشاط المالي إلى أسواق العملات المشفّرة حيث تقل سيطرة المصارف.

في الوقت نفسه، قد يتيح قانون الوضوح للعملات المشفّرة فرصاً للمصارف التي تتبنّى الأصول الرقمية. فمع توضيح اللوائح التنظيمية، يُمكن للمصارف التوسع في خدمات الحفظ والتداول والتسوية للعملات المشفرة، مما يعزّز مكانتها كوسيط موثوق في النظام المالي الجديد. وقد تستفيد المؤسسات ذات القواعد الرأسمالية القوية والقدرات التكنولوجية المتقدمة، مثل المصارف الأميركية الكبرى، من تقديم خدمات متكاملة للعملات المشفّرة لعملائها. أما المصارف الأصغر حجماً، فقد تواجه صعوبة في المنافسة، لا سيما إذا أدّت العملات المستقرّة إلى إنخفاض قاعدة ودائعها.

على الصعيد العالمي، إن قانون الوضوح للعملات المشفّرة سيزيد من حدّة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية. وفي المناطق التي تُستخدم فيها العملات المستقرّة على نطاق واسع، مثل أميركا اللاتينية وأفريقيا، قد يُسهم القانون في تسريع تبنّي العملات المشفّرة، مما يزيد الضغط على المصارف المحلية. في المقابل، يُمكن للمصارف التي تتكيّف بسرعة الإستفادة من هذا القانون للتوسُّع دولياً، وتقديم خدمات مدعومة بالعملات المشفّرة تحت مظلة تنظيمية أميركية.

يُمثّل قانون الوضوح للعملات المشفّرة تهديداً وفرصاً في آنٍ واحد للمصارف، إذ يُهدّد نماذج الإيداع والدفع التقليدية للمصارف من خلال إضفاء الشرعية على العملات المستقرّة، ولكنه يفتح أيضاً آفاقاً جديدة للإبتكار في مجالات الحفظ والتداول والتسوية. وتتحدّد الآثار بردة فعل المصارف التي تتمثل في الإختيار بين مقاومة النظام المالي الرقمي الجديد أو التكيّف معه.

الآثار على تبنّي العملات المشفّرة في الدول العربية

يعكس وضع تبنّي العملات المشفّرة في الدول العربية مزيجاً ديناميكياً من الإبتكار والتجريب التنظيمي والتحديات الهيكلية. وتسعى دول الخليج، كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، إلى ترسيخ مكانتها كدول رائدة إقليمياً من خلال دمج العملات المشفّرة في مراكزها المالية وتجربة تمويل التجارة القائمة على تقنية البلوك تشين.

في المقابل، تشهد دول مثل مصر ولبنان تبنّياً للعملات الرقمية مدفوعاً بالضرورة، لا سيما في التحويلات المالية والتحوُّط من التضخُّم، رغم أن التوضيح التنظيمي لا يزال محدوداً.

ويشهد قطاع العملات المشفّرة أعلى معدّلات تبنّي في منطقة الخليج، حيث تُجري الحكومات تجارب مكثّفة على تنظيم العملات المشفرة وتطوير بنيتها التحتية، بينما تعتمد دول مثل مصر ولبنان على العملات المشفّرة كأداة للتحوط ضد عدم الإستقرار الإقتصادي. ويتحدّد المسار المستقبلي بمدى سرعة مواءمة الأطر التشريعية للجهات التنظيمية العربية مع المعايير العالمية وقانون الوضوح للعملات المشفرة الأميركي وقانون ميكا MiCA للإتحاد الأوروبي.

سيكون لتأثير قانون الوضوح للعملات المشفرة على تبنّي العملات المشفّرة في الدول العربية جوانب متعدّدة، تعكس الفرص والمخاطر على حد سواء. فمن جهة، سيُوفر القانون شرعية عالمية للأصول الرقمية من خلال توضيح الحدود التنظيمية الأميركية، مما يشجع الجهات التنظيمية العربية على تسريع تطوير أطرها الخاصة. ومن المرجّح أن تشهد دول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر، التي تخوض بالفعل تجارب في مجال التمويل الرقمي، تبنّياً مؤسّسياً أسرع، حيث ستكون الشركات العالمية أكثر إستعداداً للتوسُّع في الأسواق المتوافقة مع المعايير الأميركية. وهذا سيُعزّز المراكز الإقليمية مثل دبي والرياض كبوابات للإبتكار والإستثمار في مجال العملات المشفّرة.

خارطة الطريق للمصارف العربية

يُمثل قانون الوضوح للعملات المشفّرة تحدّيات وفرصاً للمصارف العربية التي تتطلب إستراتيجيات مُصمّمة بعناية. يتمثل التحدّي الأبرز في إحتمال تراجع الودائع التقليدية إذا ما إكتسبت العملات المستقرّة الخاضعة للتنظيم الأميركي شرعية وإنتشاراً عالمياً. قد يؤدي ذلك إلى سحب الودائع من المصارف العربية، لا سيما في الإقتصادات التي تُعد فيها التحويلات المالية والتدفقات عبر الحدود بالغة الأهمية. ولمعالجة هذا الأمر، يتوجّب على المصارف العربية تعزيز إدارة السيولة من خلال تنويع مصادر التمويل، وتوسيع أطر تأمين الودائع، وبناء ضمانات سيادية قادرة على إستيعاب الصدمات. وسيكون تعزيز ثقة المودعين من خلال التواصل الشفّاف والمشاركة الفعّالة أمراً أساسياً لمنع عدم الإستقرار.

في الوقت نفسه، يتيح قانون الوضوح للعملات المشفّرة فرصاً للمصارف العربية لدمج الأصول الرقمية في محافظ خدماتها. ومن خلال ترسيخ مكانتها كجهات حفظ وتسوية إقليمية لمعاملات العملات المشفّرة، يُمكن للمصارف العربية الإستفادة من قواعدها الرأسمالية القوية وعلاقاتها التنظيمية لتقديم خدمات موثوقة في سوق سيزداد فيه الطلب على الوسطاء الملتزمين بالمعايير. ويتطلّب ذلك إستثماراً في البنية التحتية الرقمية، والأمن السيبراني، وأنظمة المراقبة عبر الحدود لضمان القدرة على مواجهة المخاطر المالية والإلكترونية.

من الناحية الإستراتيجية، يتوجّب على المصارف العربية السعي إلى تنويع أنشطتها الإقليمية، إذ من المرجح أن يُسرّع قانون الوضوح للعملات المشفرة من تبنّي المؤسسات الأميركية للعملات الرقمية، ويُمكن للمصارف العربية التخفيف من المخاطر المترتبة من خلال التوسُّع في أسواق أقل تقلُّباً مثل شمال أفريقيا وآسيا، مع بناء شراكات في الوقت نفسه مع المؤسسات الأميركية التي تدخل مجال العملات المشفّرة.

سيكون التنسيق التنظيمي بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي عموماً أمراً بالغ الأهمية، إذ يُرسي قانون الوضوح للعملات المشفّرة قواعد قانونية واضحة للأصول

جدول رقم 2: تبنّي العملات المشفّرة في الدول العربية

دولة	عوامل التبني	الموقف التنظيمي	التحديات	فرص
الإمارات العربية المتحدة	تبنّي المؤسسات، ومراكز التكنولوجيا المالية في دبي وأبوظبي	إستباقية، مع أنظمة ترخيص للبورصات والجهات الحافظة	الموازنة بين الإبتكار والإمتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال	التحوُّل إلى مركز عالمي للعملات المشفّرة، وجذب رؤوس الأموال والمواهب
المملكة العربية السعودية	التكامل مع أهداف الإقتصاد الرقمي لرؤية العام 2030	مشاريع تجريبية حذرة ولكنها متطوّرة تحت إشراف البنك المركزي	قطاع مصرفي محافظ، وتأخيرات تنظيمية	تمويل التجارة المُرمّز، ومشاريع البلوك تشين المرتبطة بالطاقة
قطر	التركيز على تنويع التكنولوجيا المالية وتسوية تجارة الغاز الطبيعي المسال	مقيّدون لكنهم يستكشفون ويتحكمون فيهم	تبنّي محدود من قبل قطاع التجزئة، وهيئات تنظيمية حذرة	إمكانية إستخدام العملات المستقرّة في تجارة الطاقة
مصر	تدفقات تحويلات مالية كبيرة، وتحوُّط من التضخم من قبل مستخدمي التجزئة	سياسة تقييدية، وحذر البنك المركزي	تقلّبات العملة، وضعف وضوح الأنظمة التنظيمية	العملات المشفّرة للتحويلات المالية والشمول المالي
لبنان	التبنّي المدفوع بالأزمات، كتحوّط ضد الإنهيار المصرفي	يسود الإستخدام غير الرسمي الذي لا يخضع للتنظيم إلى حد كبير	نظام مالي هش، وإنعدام الثقة	العملات المشفّرة كبديل للقطاع المصرفي المتعثّر
الكويت	قاعدة مستثمرين أثرياء، وإهتمام بالتنويع	حركة تنظيمية محافظة وبطيئة	الإعتماد على عائدات النفط، وحذر الجهات التنظيمية	إعتماد المؤسسات للأطر إذا كانت متوافقة مع المعايير العالمية
سلطنة عُمان	إستكشاف تقنية البلوك تشين في مجال الخدمات اللوجستية والتجارة	مشاريع تجريبية متوسطة الحجم قيد التنفيذ	حجم سوق صغير، طلب تجزئة محدود	تبنّي متخصّص في مجال الخدمات اللوجستية والتجارة البحرية
البحرين	بيئة داعمة للتكنولوجيا المالية، وطموحات مركز إقليمي للعملات المشفرة	أنظمة ترخيص تقدمية للبورصات	سوق محلية صغيرة، والإعتماد على التدفقات الإقليمية	جذب الشركات الناشئة والعمل كبيئة تجريبية تنظيمية

الرقمية، ويتعيّن على البنوك المركزية العربية الإستجابة من خلال مواءمة أطرها الخاصة لتجنّب التشتت.

وسيضمن وضع خطط بديلة لمواجهة الإضطرابات المطوّلة، مثل التحوّلات في تدفقات التحويلات المالية أو توجّه تسوية التجارة العالمية نحو العملات المستقرّة، بقاء المصارف العربية ويزيد من مرونتها في مواجهة التحدّيات.

يتعيّن على المصارف العربية تبنّي إستراتيجية تشمل تدابير دفاعية لحماية الودائع والسيولة، وتدابير إستباقية للإستفادة من فرص التمويل الرقمي. ومن خلال الجمع بين تعزيز السيولة، والإستثمار في البنية التحتية الرقمية، والتنويع الإقليمي، والتنسيق التنظيمي، تستطيع المصارف العربية تحويل تحدّيات قانون الوضوح للعملات المشفّرة إلى خارطة طريق لتحقيق مرونة ونمو مستدام.

الآفاق المستقبلية

يتحدّد مستقبل قانون الوضوح للعملات المشفّرة بقدرته على إحداث تحوّل جذري في التمويل الرقمي العالمي، وبالغموض السياسي الذي يحيط بإقراره. ففي حال إقراره، سيُوفّر القانون للولايات المتحدة التوضيح التنظيمي اللازم لتسريع تبنّي العملات الرقمية، وتحقيق إستقرار الأسواق، وإضفاء الشرعية على العملات المستقرّة كأداة مالية رئيسية. ومن المرجّح أن يُطلق هذا القانون موجة من الإبتكار في مجال التمويل اللامركزي، ويشجع على تبنّي العملات المستقرة الخاضعة للتنظيم الأميركي عبر الحدود، ويضع الولايات المتحدة في موقع رائد عالمي في وضع المعايير في إدارة الأصول الرقمية. وستمتد آثار هذا القانون لتشمل الدول العربية وغيرها من الأسواق الناشئة، حيث يُمكن أن تعتمد التحويلات المالية والتدفقات التجارية بشكل متزايد على العملات المستقرّة، مما يُعيد تشكيل الشمول المالي ونماذج العمل المصرفي.

على المدى المتوسط، إن قانون الوضوح للعملات المشفّرة سيُفاقم المنافسة بين التكتلات التنظيمية. ويوفر قانون ميكا MiCA للإتحاد الأوروبي قواعد متناسقة، كما أن إستراتيجية الصين لليوان الرقمي تتقدّم في تسوية المعاملات التجارية. وسيُمكّن إقرار قانون الوضوح للعملات المشفّرة الولايات المتحدة من موازنة هذه التحرُّكات، ويعزّز ريادتها في وضع المعايير العالمية. أما إذا تعثّر القانون، فستستمر هيمنة الإتحاد الأوروبي والصين، مما يضع الجهات التنظيمية والمصارف العربية في موقف حرج بين أطر عمل متنافسة، ويُجبرها على التكيّف بسرعة لتجنّب فقدان دورها كوسيط.

على المدى البعيد، قد يُسهم قانون الوضوح للعملات المشفّرة في إرساء نظام مالي عالمي جديد يركّزعلى تبنّي المؤسسات للعملات المشفرة والإبتكار الموجه نحو السوق. وستكون الدول العربية، نظراً إلى دورها الإستراتيجي في تجارة الطاقة والتحويلات المالية، محورية في تحديد معالم النظام المالي الجديد الذي سيحظى بالقبول في الشرق الأوسط. وستحدد قدرة الدول العربية على مواءمة الأنظمة، والإستثمار في البنية التحتية الرقمية، والإستفادة من العملات المستقرّة لتسوية المعاملات التجارية، مكانتها في هذا النظام المالي المتطور.

في الخلاصة، إن التوقعات المستقبلية لقانون الوضوح للعملات المشفّرة تنطوي على مخاطر كبيرة، فإذا تم إقراره، فإنه يسرّع من عملية التبنّي، ويُعزّز القيادة الأميركية، ويُعيد تشكيل التمويل العالمي. وإذا تم إيقافه، فإنه يرسّخ مكانة وهيمنة أوروبا والصين.

د. سهى معاد/ محلّلة وكاتبة إستراتيجية